اتجاهات التعليم الجامعي في العصر الحديث

الدكتور عبد الوهاب البرلسي

وزير التعليم العالي
الجمهورية العربية المتحدة

كان الانسان دائما ـ وما يزال ـ تواقا الى المعرفة ، وقد سعى الى هذا الهدف .. بكافة الوسائل، بحثا ، ونقلا ، وسماعا .

ومن قديم الزمن .. كانت معابد الصين ، واكاديميات الاغريق ، ومدارس المصريين القدماء ، ثم المساجد والمكتبات فى الاسلام ، ثم الجامعات بشكلها الحديث ، كانت كلها مراكز اشعاع ... للعلم ، والمعرفة .

ففي منتصف القرن الرابع الهجري ـ القرن العاشر الميلادي ـ قام الازهر الشريف واضطلع بمهمة الجامعة ، وما زال الى يومنا هذا وبعد الف عام، قائما شامخا .. يمثل تطور القديم الى الحديث ، وينشر علم الدنيا والدين ، ويضيف الى المعرفة ، ويخرج اجيالا متعاقبة من العلماء والساسة . وكان الازهر فى خدمة المجتمع الاسلامي ، قاطبة ، حج اليه الراغبون فى العلم ، من كل حدب وصوب ، يخدم المجتمع بروح الاسلام ، روح العدل والمساواة ، فكانت الدراسة فيه حرة لمن استطاع الاستمرار فيها ... دون رسوم او نفقات ، بل كانت تيسر الاعاشة ايضا فى كثير من الاحيان .

وفى القرن الحادي عشر الميلادي (عام 1076م) بدات فى اوربا اولى جامعتين هما : سالرنو Salerno فى جنوب ايطاليا ، التي اشتهرت بمدرستها الطبية ؛ وبواونيا Bologna فى شمالها ؛ ثم تلاهما اشهر ثلاث جامعات انشئت فى اوربا فى العصور الوسطى ، وهي جامعات : باريس ؛ واكسفورد ، وكمبردج . وعاصرت اوربا بعد ذلك حقبتين من النهضة الجامعية : الاولى فى عصر النهضة فى القرن السادس عشر ، والثانية فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وفى كل تلك الازمنة ، كانت الجامعات تتميز بما يتميز به عصرها .. اجتماعيا ، وسياسيا ؛ فكانت الجامعات فى القرون الوسطى تنمو فى ظل الدين ، وكان رفقاء الدراسة يلتزمون . اولا ـ بالصحبة والاخوة وطريقة الحياة التي ارتضوها لانفسهم . ثم تقلص التاثير الديني بعد ذلك وخاصة مع بدء عصر النهضة اثر اهتمام الافراد والهيئات بالتبرع لتمويل نشاط الجامعات ، واشتراكهم فى ادارتها ، والاشراف على سياستها ، لصالح العلم ، والمعرفة ، والمجتمع .

وفى السنوات التي تلت عصر النهضة ، ظهر عاملان قويان كان لهما تاثير واضح على نمو الجامعات: العامل الاول هو البحث العلمي الذي بدا يتبلور كظاهرة

مميزة لهذا العصر ، وقد ادى ظهور الرواد الاوائل من الباحثين والمكتشفين فى القرن السابع عشر ، وما تلاه ، الى انشاء الجمعيات والروابط العلمية ، وبخاصة فى ميدان العلوم الاساسية ، وكان لهذه الجمعيات العلمية دورها الناجح فى نمو التعليم الجامعي .

والعامل الثاني هو التحول الصناعي في مطلع القرن التاسع عشر ، حيث وضح للعالم اجمع ان الصناعة هي من اهم اسس تقدم المجتمع ، وان التقدم الصناعي يحتاج الى علماء وفنيين مهرة ، ويحتاج اعداد هؤلاء ، الى معاهد وكليات متخصصة فى مجال ادارة الاعمال ، والاقتصاد .

وقد وضح ان البحث العلمي فى عصرنا الحاضر، هو العامل المحرك للانتاج والصناعة ، ولا يزال الانتاج والصناعة هما دعامة نمو المجتمع .

وقد دخل البحث العلمي فى هذا العصر آفاقا جديدة ورحبة ، فتحت الابواب لاحتمالات ضخمة فى تقدم العلوم والمعرفة .

وكان طبيعيا ان صاحبت هذه القفزة الهائلة في ميادين البحث العلمي ، قفزة مماثلة فى التعليم الجامعي والعالي ، الذي انتشر واسعا (وبخاصة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفى مناطق من العلم لم تكن تعرف التعليم الجامعي من قبل . واغلب تلك المناطق هي التي كانت ترزح تحت نير القهر الاستعماري ، في افريقيا واسيا ، فقد دلت احصاءات الامم المتحدة انه خلال الفترة من عام 1950 الى عام 1960 كان اعلى معدل للزيادة فى عدد الطلاب الجامعيين هو فى جامعات القارة الافريقية وكان اكبر عدد من الطلاب الجامعيين فى العالم اجمع هو فى القارة الاسيوية . وهكذا صحت شعوب القارتين لتعوض ما فات ولتمحو آثار التخلف الثقافي الذي اورثه اياها الاستعمار .

ومصر ـ هذا البلد العريق فى الاصل والثقافة والدين ـ عريق ايضا فى التعليم الجامعي . وقد اشرنا الى اثر الازهر الشريف فى الحياة الثقافية . والفكرية. والسياسية .. قديما ، وحديثا .. والى اصالة العلاقات الانسانية ـ داخل الجامعة الازهرية بين الاستاذ والطالب اذ كانت علاقة احترام وتبجيل ؛ ودرس وتوجيه ؛ وحرية علمية مكفولة ؛ ورعاية اجتماعية وروحية .

وحملت منار العلم والمعرفة ـ بجانب الازهر الشريف ـ جامعة القاهرة ، منذ اكثر من نصف قرن . فاعدت الرعيل الاول من العلماء والمفكرين الذين قادوا الحركة العلمية والفكرية ، فى القرن الحالي ، وقادوا التعليم الجامعي ـ فى عدد من الجامعات انشئت بعد ذلك فى القاهرة والاسكندرية واسيوط ـ فكانوا امناء فى حمل الرسالة ، وكانوا روادا مخلصين للعلم ، وللشباب ، وللمجتمع .

وتطورت جامعاتنا ، وتطور التعليم الجامعي في بلادنا . وارتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع ، يمد الافراد العلميين ، وينمي البحث العلمي ، وينشر العلم والمعرفة بين الالاف .. من خيرة الشباب ، ويتيح الفرصة المتكافئة لاعداد هائلة ، من الطلاب ، والدارسين ، والباحثين .

وفى خلال عشر سنوات من عام 1957 الى عام 1967 ـ ازداد عدد طلاب الجامعات المصرية الاربع : القاهرة والاسكندرية وعين شمس واسيوط من 73740 طالب الى 126 610 طالب اي بزيادة قدرها 71 ٪ .

وضوعف الانفاق على التعليم فى هذه الجامعات فى نفس هذه الفترة من 7.500.000 مليون جنيه الى 15.917.300 جنيه ، اي بزيادة قدرها 112 ٪ (جدول رقم 1) .

جدول رقم ـ 1 ـ

بيان بتطور الجامعات وكلياتها فى الجمهورية العربية المتحدة وتطور اعداد الطلاب ، واعداد الخريجين (*) والانفاق السنوي

البيان / السنة	1957	1962	1967
عدد الجامعات	4	4	4
عدد الكليات الجامعية	33	32	46
عدد الطلاب (مرحلة البكالوريوس)	73740	112 860	126 610
عدد الخريجين	7880	12 230	19 867
الانفاق السنوي (بالالف جنيه)	7500	14 266	15 917

(*) ما عدا جامعة الازهر .

سمات التعليم الجامعي في العصر الحديث

لقد ادى التطور الاجتماعي والسياسي الكبير ، والتقدم العلمي الهائل ، الذي شهده العالم في القرن الحالي ـ الى ارساء اسس جديدة لتطوير التعليم الجامعي والعالي ، حتى يساير روح هذا العصر ومتطلباته .

واول هذه الاسس .. ضرورة التخطيط السليم .. والبعيد المدى ، لهذا التعليم ، كي يحقق اهدافه ، ثم .. ضمان الفرصة المتكافئة لكل قادر ذهنيا ، على اتمام هذا المستوى من التعليم ، والتفوق فيه ، ثم .. التوسع في التعليم الجامعي بما يخدم اهداف المجتمع ، ويحقق متطلباته .

وبالاضافة الى ذلك ، فانه رغم اننا نعيش في عالم كبير ، الا ان الاتصال بين شعوبه لم يكن في يوم من الايام ايسر ولا اسرع منه ، اليوم . ولا سبيل اذن الى العزلة بين الشعوب ، بل هناك ضرورة للتعاون الوثيق بينها ، وتبادل الخبرات في مجال التعليم . وهناك حاجة الى مساعدة القادر والمتقدم منها ، للشعوب النامية المتعطشة الى العلم والمعرفة .. مساعدة علمية ، وانسانية ، دون قيود ، او تبعية .

ضرورة التخطيط للتعليم الجامعي :

تهدف خطة التعليم الى اعداد القوى البشرية ، بفئاتها المختلفة ، التي تلزم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، ولتنفيذ مشروعات الخدمات المختلفة . وتشمل الخطة ايضا ، انشاء المعاهد والجامعات التي تلتزم لتحقيق هذه الاهداف ، اي ان خطة التنمية .. الاقتصادية والاجتماعية ، يجب ان يقابلها خطة تعليمية تعد لها ما تحتاج من القوى البشرية .

والخطة التعليمية ليست مقصورة على التعليم الجامعي والعالي ، بل يسبق ذلك ويرتبط به ـ خطة للتعليم العام ، يكون من بين اهدافها .. اعداد الشباب بالطريقة التي تسمح لمن تمكنه طاقاته الذهنية ، من اتمام مراحل التعليم الجامعي والعالي .

وتحتاج الجامعات لتحقيق هذه الخطة الى عدد مناسب من اعضاء هيئة التدريس يلزم لاعدادهم ـ كما وكيفا ـ خطة مسبقة ، وامكانيات خاصة ، من حيث : اعداد المعامل والتجهيزات ، والمنشآت الجامعية الاخرى التي تيسر البحث والدرس ، على المستوى الذي يكفل حسن اعداد هذه الفئة الهامة من الاساتذة والباحثين .

واذا كان تخطيط التعليم الجامعي لازما لكل دولة، فهو ازم للدول النامية التي بدات منذ عهد قريب سياسة التصنيع ، بغية الارتفاع بمستوى المعيشة فيها ، اذ ان على هذه الدول ان تضيق الشقة بينها وبين الدول المتقدمة . ولا يفت في عضد الدول النامية التكلفة الباهظة للاستثمارات اللازمة للتعليم الجامعي، اذ ان عائد تلك الاستثمارات ـ على الامد الطويل ـ يستحق هذا الانفاق .

على ان وضع مثل هذه الخطة في مجال القوى العاملة ـ بطريقة مفصلة ومحكمة في نفس الوقت ـ ليس بالامر الهين . فهو يستلزم معرفة دقيقة بما يلزم كافة قطاعات الانتاج والخدمات من فئات القوى البشرية المختلفة ، على مدى معين ، آخذين في الاعتبار .. الوقت اللازم للطالب الجديد ، حتى يصبح عاملا منتجا في قطاع من القطاعات .

وكثيرا ما تعوزنا الاحصاءات الدقيقة وبخاصة في الدول النامية .. مما يشكل عقبة كبيرة في طريق التخطيط السليم .

تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي

والاساس الثاني في تخطيط التعليم الجامعي ، هو تحقيق ديمقراطية هذا المستوى من التعليم ، وذلك باتاحة الفرصة المتكافئة لكل من تؤهلهم قدراتهم الذهنية ، لمواصلته والتفوق فيه فرصة لا تحدها قدرة مادية او طبقية .

ولتحقيق هذه الفرصة المتكافئة يلزم اتباع الوسائل التالية :

1 ـ وضع نظام عادل لاختيار الطلاب للدراسة الجامعية ، يضمن اختيار افضل العناصر من حيث قدرتهم على مواصلة هذه الدراسة والنجاح فيها ، وقد جربت وسائل عدة لاختيار الطلاب ، من بينها : اختبارات تربوية ونفسية مختلفة ، بهدف تحديد قدرات الطالب وملكاته واستعداده لنوع معين من الدراسة .. الا ان المشاهد في اغلب الاحوال ان انجح السبل لاختيار الطلاب واكثرها تحقيقا للفرصة المتكافئة هي اقلها تعقيدا . ولعل ابسطها اختيار

الطلاب طبقا لتفوقهم فى دراستهم الثانوية ، مع اخذ رغباتهم وميولهم بعين الاعتبار .

2 ـ رفع القيود المادية التي تحد من تكافؤ الفرص ، واولها .. المصروفات الجامعية الباهظة . فانه مع الاعتراف بان ارتفاع مستوى المعيشة فى كثير من الدول قد اتاح فرصا اكبر لطلابها لاتمام دراستهم الجامعية الا أن مجانية التعليم الجامعي التي حققتها دول كثيرة فى السنوات الاخيرة كانت هي العامل الحقيقي الذي اعطى الفرصة المتكافئة لكل قادر على مواصلة هذا التعليم .

3 ـ تدبير المعنويات المادية ، ووسائل الرعاية الاجتماعية المختلفة للمتفوقين من الطلاب الذين تعجزهم احوالهم المادية عن مواصلة التعليم الجامعي ، رغم مجانيته ، ومن اهم انواع تلك المعنويات: اتاحة فرص الاقامة والاعاشة فى المدن الجامعية للطلاب المغتربين ، فلا يزال الاغتراب يشكل عقبة كبيرة في طريق استكمال عدد من الشباب المتفوق تعليمهم الجامعي .

وتشمل المعنوية ايضا القروض الطويلة الاجل التي يسددها الطالب دون فوائد بعد تخرجه من الجامعة وبدء حياته العملية ، كما تشمل الجوائز المالية التي تمنح للمتفوقين من الطلاب وتساعدهم على استمرار تفوقهم ونجاحهم .

ويقدر بعض الخبراء ان هذه المعنويات ـ باشكالها المختلفة ـ يجب ان تتوافر لحوالي ثلث عدد الطلاب الدارسين فى الجامعة .

4 ـ ويرتبط بالتعليم الجامعي انواع اخرى من التعليم العالي ، كانت تبعيتها محل بحث ودراسة ـ خلال السنوات الماضية ، فى كثير من بلاد العالم ـ ونقصد بها بعض المعاهد العليا التي يلتحق بها الطلاب بعد المرحلة الثانوية . وفى مقدمتها : المعاهد التكنولوجية ، ومعاهد المعلمين ، ومعاهد التمريض ، وما اليها ، هل تظل هذه المعاهد بعيدة عن التعليم الجامعي ، ونطاقه ، أم تضم الى الجامعات .

ان بقاءها خارج نطاق الجامعات ما هو الا تقليد جرت عليه الامور .

وقد استقر الراي ـ فى كثير من البلاد ـ على ان ضم تلك المعاهد الى الجامعات يوحد شكل التعليم العالي ، ويحقق ديمقراطية التعليم ، واتخذت انجلترا هذا الموقف بضمها معاهد المعلمين الى الجامعة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وعادت الى تاكيد هذا المفهوم عندما درست لجنة روبن مشاكل التعليم العالي في بريطانيا ، وضمت ايضا الى الجامعات مجموعة من المعاهد التكنولوجية وهي ما عرفت بكليات التكنولوجيا المتقدمة ، واصبحت دبلوماتها درجات جامعية .

5 ـ ويجرنا الحديث عن ديمقراطية التعليم وضرورة اتاحة الفرصة المتكافئة فيه ، الى ان نذكر فئة من العاملين فى قطاعات الانتاج والخدمات فاتتهم فرصة التعليم الجامعي والعالي ، لاسباب خارجة عن ارادتهم ، وربما كان بينهم من هو اهل لهذا التعليم ، وفى نفس الوقت لا يستطيع ترك عمله للتفرغ للتعليم الجامعي ، وقد واجهت بلاد كثيرة ـ شرقية وغربية ـ هذه المشكلة . باسلوب واقعي ، فاتاحت الفرصة لهذه الفئة ، لاستكمال التعليم مع عدم تفرغ الطالب له.

وتدل احصاءات الامم المتحدة على ان عدد هؤلاء الطلاب يبلغ حوالي نصف عدد طلاب التعليم الجامعي فى الاتحاد السوفياتي ، وفى انجلترا ، على حد سواء .

6 ـ ويوصي الخبراء ايضا بعدم تركيز الجامعات والكليات الجامعية فى العواصم والمدن الكبرى ، بل يجب العمل على توزيعها جغرافيا على الاقاليم المختلفة ، اذ يتيح ذلك الفرصة لانتشار التعليم الجامعي ، والتغلب على عقبة الاغتراب والاعاشة ، بل والازدحام فى جامعة العاصمة .

وقد خطت مصر خطوات على هذا الطريق بانشاء جامعة الاسكندرية فى عام 1942 ، ثم جامعة أسيوط فى عام 1957 وفرعها فى المنيا فى عام 1966 وكليتين للطب فى كل من طنطا والمنصورة فى عام 1962 نرجو ان تكون كل منهما نواة لجامعة اقليمية جديدة .

ضرورة التوسع فى التعليم الجامعي

اشرنا فيما سبق الى ان ظهور هذا العدد الكبير من الدول المستقلة فى الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وحاجة هذه الدول الى التعليم ، بعد طول حرمان ، قد ادى الى التوسع فى التعليم الجامعي والعالي ، الا ان هناك عوامل اخرى هامة ساهمت ـ ولا تزال ـ فى اتساع نطاق هذا النوع من التعليم .

ومن هذه العوامل النمو السكاني العالمي ، وضغط هذا النمو على التعليم ، واستجابة المسؤولين لحاجة الشعوب وحقها فى طلب العلم . وقد صاحب هذا النمو

السكاني ـ بل وسبقه خلال النصف من القرن الحالي ـ توسع كبير فى التعليم الثانوي ، ادى بعدد كبير من الشباب الى ابواب الجامعات .

ومن اسباب التوسع ايضا الاخذ بمبدا تكافؤ الفرص الذي اشرنا اليه ، ومجانية التعليم الثانوي فى كثير من البلدان ، ثم مجانية التعليم الجامعي فى عدد كبير منها . وبالاضافة الى ذلك فان تعليم البنات لم يكن منتشرا بهذا الاتساع قبل خمسين عاما ، اما الان فللطالبة فرصة متكافئة كالطالبات تماما ادت بها الى التعليم الجامعي باعداد متزايدة فاقت اعداد الطلاب فى بعض الدراسات الجامعية .

ولا تقتصر العوامل التي ادت الى التوسع فى التعليم الجامعي ، على رغبة هذا العدد المتزايد من الشباب فى اتمام تعليمهم ، بل هناك عوامل اخرى مرتبطة بنمو المجتمع نفسه ، ونمو الصناعة فيه ، وحاجة كل ذلك الى انواع من التخصصات الجديدة فى كافة نواحي العلوم والتكنولوجيا لصالح الانتاج والتنمية وحاجة المجتمع ايضا الى خدمات اكثر حجما وتوسعا فى ميادين الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ، وضرورة اعداد القوى البشرية اللازمة لمقابلة تلك الالتزامات .

كل هذه العوامل تؤلف قوى مؤثرة بشكل فعال فى نمو التعليم الجامعي ، وتحتم التوسع فيه ، وبخاصة فى البلاد التي تخطط لاحتياجاتها من مختلف فئات الفنيين .

اثر تقدم العلوم والتكنولوجيا على التعليم الجامعي

وقد احدث التقدم الهائل فى العلوم والتكنولوجيا فى السنوات الاخيرة تغيرا جذريا فى الحياة الفكرية فى الجامعات ، وادى الى انشاء انواع جديدة من معاهد البحث العلمي ، ومعاهد التعليم ، لم تكن موجودة من قبل .

وقد ادى هذا التقدم ايضا الى استخدام اجهزة علمية .. معقدة .. غالية الثمن ، مما ادى ـ بدوره ـ الى ارتفاع نفقات البحث العلمي ، والتعليم الجامعي .

واحدث ذلك كله تغيرات واضحة فى التعليم الجامعي والعالي ، فقد ادى ظهور تخصصات جديدة ـ وتفتتها الى تخصصات ادق ـ الى زيادة عدد الطلاب الدارسين فى هذه المجالات . سنة بعد اخرى . وارتفاع نسبة هؤلاء الطلاب الى عدد الطلاب الدارسين للعلوم التقليدية والعلوم الانسانية .

وقد ادى هذا التطور ـ ايضا ـ الى زيادة عدد المعاهد التكنولوجية ، سواء داخل الجامعات او خارجها ، لتلاحق تدريب الاخصائيين فى هذه المجالات الحديثة .

وكان على الجامعات فى ظل هذا التطور . ان توازن بين حجم التعليم . وحجم البحث العلمي بها ؛ فحدث نمو هائل فى برامج البحوث العلمية ، بل صبغ التعليم الجامعي نفسه بروح البحث العلمي . واصبح هدف هذا التعليم .. هو اعداد الاخصائيين القادرين على التطور مع التطور السريع للعلوم .

وكان تاثير تقدم البحث العلمي واضحا على نمو الدراسات العليا بالجامعات ، واصبح لزاما ان تتعاون الجامعات تعاونا وثيقا مع مراكز البحث المتخصصة .

واصبح ضروريا وضع سياسة للبحث العلمي .. تضمن تنسيق برامج البحوث وعدم تكرارها ، وحسن استغلال التمويل المتاح لها .

واصبح لازما ـ كذلك ـ التنسيق بين البحوث العلمية البحته ، والبحوث التطبيقية اللازمة لتطوير الصناعة والانتاج ، لصالح المجتمع .

وقد ادى تقدم العلوم التكنولوجية ايضا الى ادخال وسائل تعليمية حديثة يسرت نشر التعليم الجامعي ، ونقل المعلومات فى سهولة على نطاق اوسع ، ويسرت ايضا تسجيل نتائج البحوث العلمية وتتبع برامجها . ومن هذه الوسائل الحديثة النافعة : ادخال التليفزيون فى التعليم ، واستعمال العقول الالكترونية فى البحث العلمي ، والاستعانة بمعامل اللغات ، ومراكز التوثيق العلمي وما الى ذلك من ميسرات التعليم والبحث .

الا ان الاهتمام الزائد بالعلوم التطبيقية ، وزيادة الاقبال عليها ، ينبغي الا يصرفنا عن الاهتمام بالعلوم الانسانية ـ كما سبق ان اسلفنا ـ فان هذه العلوم هي التي تعطي للطالب الجامعي الفرصة لتفهم تاريخ ما يدرسه من علوم ـ وتفهم مشاكل المجتمع واحتياجاته ، وان النهج الصحيح للعلاقة بين العلوم الانسانية والعلوم التطبيقية من شانه ان يهدم الحواجز بين طرفي المعرفة .

بعض النواحي العلمية في التعليم الجامعي

نمو المعرفة :

الجامعة هي مجتمع الاساتذة والطلاب ، وهي مركز للعلم والمعرفة .. لم تتغير هذه الرسالة منذ القدم ، رغم تغير تكوين الجامعات وتطور اسلوب عملها.

ورغم المؤثرات التي كانت تصبغ التعليم الجامعي في مختلف العصور ، فقد كانت الجامعات ـ ولا تزال ـ تعطي اهتمامها الاول للاستزادة من المعرفة ونشرها على أوسع نطاق ، اذ يتميز الفكر الجامعي باعتماده على البحث والملاحظة والتجربة ، ثم تفسير مشاهداته ليصل الى المعرفة ..

والمجتمع الناجح للاساتذة والطلاب ، تنمو فيه العلاقة الانسانية بين الاستاذ والطالب بحيث يحرص الاستاذ على رعاية طلابه وتوجيههم ليكونوا مواطنين صالحين اولا ، ومتخصصين مؤهلين ثانيا . كل فيما هيىء له ليؤدي رسالته في خدمة المجتمع وخدمة الانسانية . مواطن صالح على درجة من الثقافة العامة تتيح له اكتشاف طريقة في الحياة وتمكنه من الاستزادة من العلم ، وعلى درجة من الدراية الفنية في نوع من فروع العلوم التطبيقية تمكنه من خدمة المجتمع الذي يعيش فيه ..

ويحتاج هذا الاعداد الى دراسات اساسية موحدة ، يقضي فيها الطالب الجامعي الجديد ـ مهما يكن تخصصه المستقبل ـ عاما او بعض عام ، يدرس فيها منهجا مناسبا من العلوم الانسانية ، يتيح لطلاب العلم في الجامعة اساسا مشتركا من المعرفة .

وفي بعض الجامعات تتالف هذه الدراسة من علوم التاريخ ، والاجتماع ، والفلسفة والدين ، تتكفل بتدريسها اقسام العلوم الانسانية بالجامعة ، وبحيث يكون لدى الطالب في نهاية هذه المرحلة الاعدادية او مرحلة الاساس كما سميت في بعض الجامعات الحديثة فهم واضح للاسلوب العلمي في التفكير ، وفكرة صحيحة عن نشاة العلوم وتطورها ، ودراسة علمية لتركيب المجتمع واحتياجاته ، وعلاقة كل ذلك بما يدرسه الطالب من علوم تطبيقية .

وتهتم الجامعات ـ خلال هذه المرحلة ـ بدراسة تاريخ العلوم ، ودراسة ما اسهم به السلف من جهود في ميادين العلم والمعرفة ، حتى يكون ذلك حافزا قويا على البحث والدراسة ، ومثلا يحتذى في تنمية العلم والمعرفة .

ولا شك ان رسالة الجامعات . في عالمنا الحديث لم تعد مقصورة على الاهداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفة وتاصيلها ونشرها . يوم ان كانت الجامعات مقصورة على الآداب والعلوم البحتة . وانما امتدت تلك الرسالة حتى كادت تشمل كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية والعلمية، والتكنولوجية وقد اصبح من الطبيعي ، في عالمنا الحديث ، ان تتقابل الجامعات مع المجتمع . لبحث حاجاته ، والاستجابة لمتطلباته .

الجامعة والبحث العلمي

البحث العلمي دعامة من اهم دعامات التعليم الجامعي ، واستاذ الجامعة من خصائصه المميزة انه باحث يجمع مع ممارسته للتعليم نشاطه في البحث العلمي . بل ان الجامعات تشترط في الاستاذ ان يكون باحثا بصفة اساسية . قبل اختبار قدرته على القاء المحاضرات والدروس .

وتهتم بعض الجامعات ببث روح البحث العلمي في الطالب ، وهو لا يزال في مرحلة الدراسة لدرجة البكالوريوس ، ففي روسيا ـ مثلا ـ يشجع الطلاب في هذه المرحلة على الاشتراك فيما يجريه اساتذتهم من بحوث ، وربما وصل عدد الطلاب المشاركين في البحوث الى عشر مجموع طلاب الفرقة .

الا ان الاستاذ يحتاج الى مزيد من الوقت للتفرغ للبحث العلمي ، وبخاصة في هذا العصر الذي ازداد فيه عدد الطلاب في الجامعات زيادة كبيرة ، والقت هذه الزيادة عبئا مضاعفا على قلة من اعضاء هيئة التدريس .

ولجات بعض الجامعات ـ ابقاء على نشاط الاستاذ في مجال البحث العلمي ـ الى انشاء مراكز متخصصة للبحوث ، يعمل فيها الاساتذة في اوقات محددة ، غير اوقات عملهم التعليمي ، حتى تضمن استمرار البحث العلمي ، وعدم طغيان الواجبات التعليمية عليه .

وكثيرا ما اثيرت نوعية البحث العلمي ، كنوع من انواع النشاط البارز والمميز للحياة الجامعية ، وهل هذا البحث هو مجرد حاجة علمية او ما يسمى بالبحث المجرد او البحث الاكاديمي ، او ان البحث يجب ان يهدف الى حل مشاكل تطبيقية تخدم اغراض المجتمع.

وقد استقر الراي فى العصر الحديث على ان البحث العلمي يجب ان يأخذ ـ بعين الاعتبار ـ حاجات المجتمع التي تمثل الجامعة ركنا من اهم اركانه ، ولا يمنع ذلك قيام الباحث بما يشبع رغبته ، وينمي فرع تخصصه من البحوث الاكاديمية .

اذ ان البحوث الاكاديمية ـ علاوة على انها استثمار طويل الاجل فى مجال البحث العلمي .. تظهر تطبيقاته العملية فيما بعد ـ فانها عامل اساسي فى نمو العلم والمعرفة وفى تكوين الجو العلمي السليم ، داخل الجامعة ، وتربية طلابها وطلاب البحث التربية العلمية الصحيحة وتعويدهم التفكير المنطقي السليم .

وبالاضافة الى ذلك كله ، فان تدعيم هذه البحوث يشكل الرصيد الاكبر للمكانة العلمية للجامعة .

لذا ، فان المصلحة العامة تقضي بان يكون هناك قدر من التنسيق والتوازن بين البحث فى العلوم الاساسية (البحوث الاكاديمية) وبين البحوث التطبيقية ، التي تسهم فى حل مشكلات محددة . كما يجب أن يكون هناك ايضا قدر من التنسيق بين ما يجري من بحوث فى الجامعات ، وبين ما يجري في مراكز البحوث المختصة التي تهتم ـ اساسا ـ بالبحوث التطبيقية الخاصة بمشاكل الصناعة .

ومن هذه الزاوية الاخيرة ـ زاوية البحث العلمي التطبيقي ـ فان الجامعات تؤدي دورا هاما في خدمة المجتمع ، فالبحث العلمي يؤدي الى استخدام الموارد المتاحة ، بصوره اكثر فعالية ، وبالتالي فهو يؤدي الى زيادة الانتاج .

ويهدف البحث العلمي ـ كذلك ـ الى ابتكار وسائل جديدة لتطوير الزراعة والصناعة ، وزيادة انتاجها ، وبالتالي .. الى نمو اقتصادي يتلوه بالطبيعة نمو اجتماعي .

واذن ، فان الاهتمام بالبحث العلمي ـ فى الجامعات ، ومراكز البحوث المتخصصة ، على حد سواء ، والاهتمام بتنسيقه هو من الزم الامور ، لتنمية المجتمع ، وتقدمه . وهو الزم فى المجتمعات النامية التي تسعى جاهدة الى تضييق الشقة الواسعة بينها وبين المجتمعات المتقدمة .

وفى الجمهورية العربية المتحدة تجري 60 ٪ من البحوث العلمية فى الجامعات ، وحوالي 17 ٪ من هذه البحوث فى مراكز البحوث المتخصصة ، وتجري باقي البحوث فى معامل متفرقة فى الهيئات والوزارات المختلفة .

وبدراسة المشاكل العلمية ومجالات البحث التي يتعرض لها هؤلاء الباحثون ، يتضح لنا ان هناك عملا كبيرا لا يزال ينتظر القائمين على تنظيم البحث العلمي فى بلادنا من حيث حصر المشاكل التطبيقية التي تعوق الصناعة ، او التي تعوق التنمية الاجتماعية، ثم العمل على ايصال هذه المشاكل الى المتخصصين للبحث فيها ، وايجاد الرابطة القوية بين الباحث ومجال البحث التطبيقي المطلوب .

بدات بالفعل خطوات لتدعيم جهاز البحث العلمي فى الجامعات المصرية ، فبالاضافة الى تزايد عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه فى فروع التخصص العلمية المختلفة ، اهتمت الجامعات فى السنوات الاخيرة بتدعيم الدراسات العليا بها ، وبزيادة عدد المعيدين زيادة كبيرة ، واعتبارهم ـ اساسا ـ طلاب بحث قبل ان يكونوا معاونين فى التعليم . الا ان الامر يحتاج ، بالاضافة الى ذلك ، الى مزيد من الاهتمام بما يحتاجه البحث العلمي من اجهزة ومعدات ، ومساعدين فنيين ، ومكتبات علمية ، وغير ذلك من مقومات البحث العلمي فى العصر الحديث . ولا يمكن تدبير ذلك كله دون تدبير الموارد المالية اللازمة .

ويجب ان نتفق على ان الانفاق على البحث العلمي هو من قبيل الاستثمار الذي يؤديه ـ بطريق غير مباشر ـ الى زيادة الانتاج ، كما سبق ان اوضحنا وما دام البحث العلمي قد ارتبط بالانتاج فقد اتفقت الآراء على ضرورة تخصيص نسبة معينة تقدر بواحد فى المائة من الدخل القومي ، للانفاق على البحث العلمي .

الدراسات العليا واعداد المتخصصين :

ولا يقتصر النشاط التعليمي للجامعة على طلاب مرحلة الليسانس او البكالوريوس ، بل يمتد الى ما بعد هذه المرحلة ، ولا نغالي اذ نقول ان مرحلة الدراسات العليا هي الزم لنمو الجامعة وتقدم البحث العلمي بها ، من المرحلة الاولى ، وبخاصة وان مرحلة الدراسات العليا تختلف فى اسلوبها عن سابقتها ، وتتميز بكثير من الفكر المستقل ، وبظهور عناصر الابتكار فى البحث العلمي ، وبخاصة فى مراحل الدكتوراه .

ويقوم على اكتاف الباحثين ـ فى هذه المرحلة ـ عبء كبير مما يجري فى الجامعات من بحوث تحت اشراف الاساتذة الذين يمثلون الطليعة فى البحث العلمي كل فى ميدان تخصصه .

ويزداد عدد طلاب الدراسات العليا بالجامعات ، زيادة مطردة ، عاما بعد عام ، قدر حاجة المجتمع الى متخصصين فى فروع العلوم التطبيقية ، وقدر حاجة الجامعات الى مزيد من اعضاء هيئة التدريس لمواجهة التزامات التوسع فى التعليم الجامعي ، وفى انشطة البحث العلمي .

ولا يشترط ان تجري الدراسة العليا كلها داخل الجامعة . بل ـ فى كثير من الاحيان ـ يقوم تعاون وثيق بين الجامعة وبين المعاهد المتخصصة فى هذا المجال ، بل ويحبذ ـ فى بعض الاحيان ـ انشاء مدارس متخصصة للدراسات العليا .. تكون مرتبطة بالجامعة وبمراكز البحوث المختلفة .

ولا تقتصر الدراسات الجامعية على طلاب التخصص والبحوث . بل ان من واجب الجامعة ان تنشر العلم والمعرفة فى المجتمع حولها ، وان تعد برامج متقدمة للعاملين فى المجالات المختلفة ـ فى الصناعة وغيرها ـ ليستمر اتصال العاملين فيها .. بالتقدم العلمي ، فى مجال عملهم .

وسوف نجد كل هذه الانشطة الجامعية قائمة بنجاح تام فى البلاد العريقة فى التعليم الجامعي ، والمتقدمة فى العلوم والتكنولوجيا . اما فى البلاد النامية حيث كان التوسع فى التعليم الجامعي سريعا بعد مرحلة الاستقلال ، فلا نتصور ان تنمو الدراسات العليا والبحوث بنفس السرعة او القوة التي تنمو بها فى الجامعات القديمة . وهنا يأتي دور التعاون الدولي فى هذا المجال : تعاون على نطاق اقليمي ، وتعاون على نطاق دولي فى نطاق تنظيمات الامم المتحدة وغيرها .

وقد ظهر فى الاعوام الاخيرة اتجاه الى تشكيل اتحادات اقليمية وعالمية لجامعات ، نذكر منها .. الاتحاد العالمي للجامعات ، واتحاد الجامعات العربية ، واتحاد الجامعات الافريقية .

ولا يزال الوقت مبكرا للحكم على مدى الفائدة التي يجنيها التعليم الجامعي ، من هذه التنظيمات .

حياة الطالب في الجامعة

ان طالب الجامعة ،من وجهة نظر عامة ، هو المحور الذي يقوم من اجله التعليم الجامعي ، فمن اجله يخطط هذا التعليم وتوضع اسسه ، وتتجدد برامجه واهدافه بغية اعداد الطالب مواطنا صالحا ، قادرا على القيام بعمل محدد فى البناء الاقتصادي ، والثقافي ، والفكري للبلاد .

فحياة الطالب فى الجامعة اذن ، يجب ان تحظى باهتمام خاص كي تحقق اهداف التعليم الجامعي ...

ويجب ان تبذل الجامعة جهدا ايجابيا فى دراسة الصعوبات التي تتعرض حياة الطالب ، وبخاصة عند اول التحاقه بالجامعة .

يجب ان تقوم اجهزة متخصصة فى ادارة الجامعة بهذه الدراسات ، وان تتفرغ للتصدي لها ، وايجاد الحلول العلمية التي تيسر للطلاب حياتهم ، وتضمن تفرغهم للدرس والتحصيل . ويجب ان يساهم الاساتذة . وتشكيلات اتحاد الطلاب فى هذا الجهد ، فهو واجب اساسي لكلا الطرفين ، وهو محقق لاهداف وجودهما معا .

ان الطالب يدخل الى الجامعة مغتربا ، ربما لاول مرة . وهو يتوقع حياة جديدة تماما ، حياة تختلف عما مارسه فى المدرسة الثانوية ، يتوقع في الجامعة قسطا اوفر من الحرية الشخصية ، وعلاقة اوثق مع استاذه ، وقدرا اوفر من حرية التعبير والنقد ، والفكر والمناقشة . وواجب الجامعة ان تشجع الطالب على ممارسة حياته الجديدة ، وان تنمي فيه هذه الصفات ، وان ترعاه اجتماعيا ، ونفسيا ، بجانب رعايته تعليميا وثقافيا .

ان الصعوبات التي تقابل الطالب ـ عند التحاقه بالجامعة ـ متعددة الجوانب : منها ما يتعلق بحياته الاجتماعية كصعوبات السكن والاعاشة ، سواء ما يتعلق منها بقدرته المادية على تدبير امور معاشه او قدرته النفسية على التكيف مع هذه الحياة الجديدة ، ومنها ما يتعلق بقدرة الطالب على مقابلة النفقات المختلفة للحياة الجامعية رغم مجانية التعليم الجامعي.

ومنها مصاعب تتعلق بأسلوب التعليم الجامعي نفسه ، وسائله وبرامجه ، وامكانيات نجاحه سواء من حيث لغة الدراسة ان كانت غير اللغة العربية ، او مصاعب الحصول على الكتب الجامعية او الخدمات المكتبية او غير ذلك من الوسائل التعليمية المختلفة .